LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

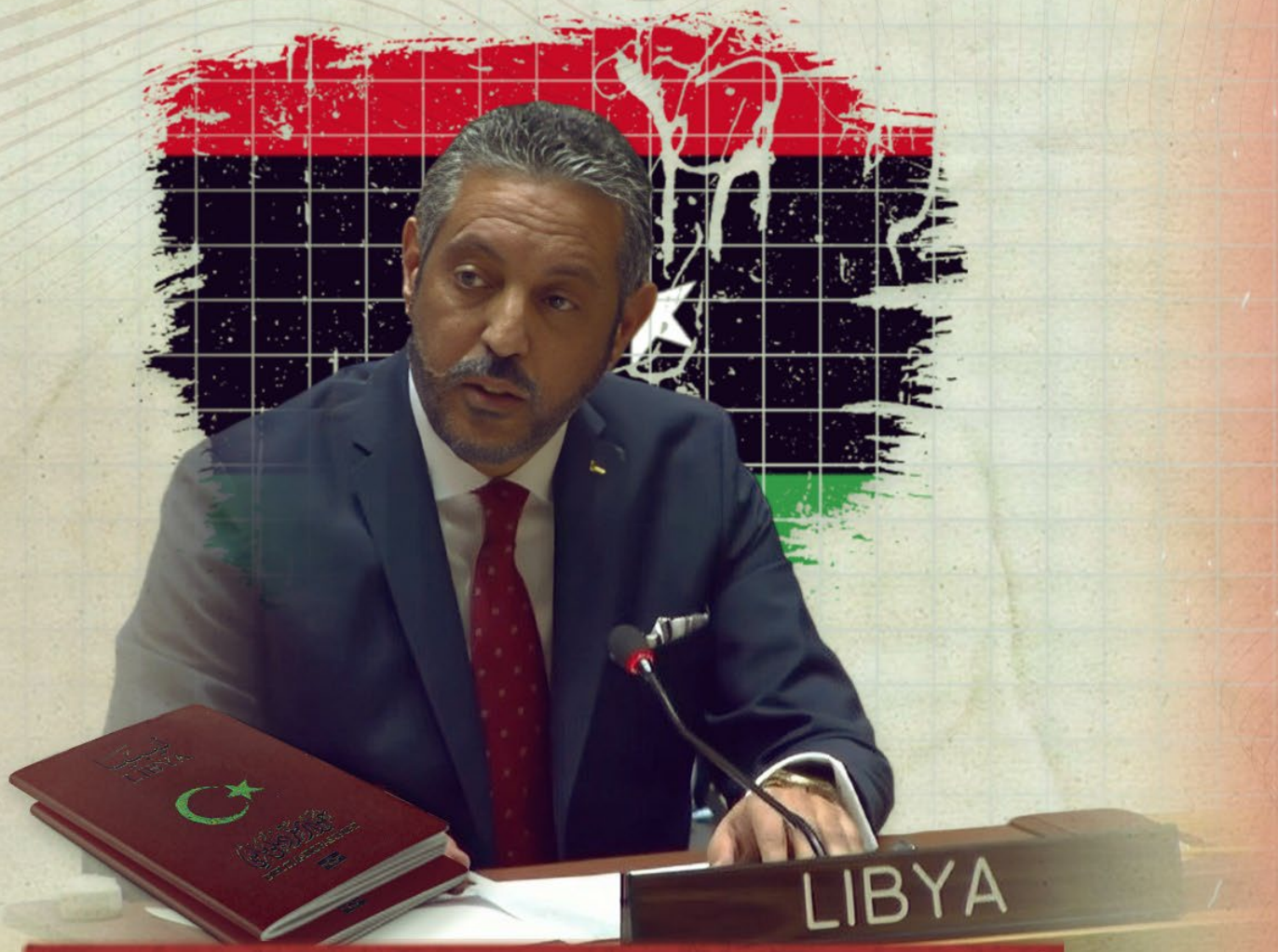

أزمة غياب الدبلوماسية الليبية.. بين ضخامة الفساد الداخلي وفقدان دورها الخارجي

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

ورقة تحليلية
05 مايو 2024

أزمة غياب الدبلوماسية الليبية..
بين ضخامة الفساد الداخلي وفقدان دورها الخارجي

ورقة تحليلية

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

05 مايو 2024

فهرس المحتويات

ملخص 4

تمهيد 4

المحطات التاريخية لأزمة الدبلوماسية الليبية 6

أولاً: الدبلوماسية في عهد القذافي 6

ثانياً: الدبلوماسية بعد ثورة فبراير 7

ثالثاً: الدبلوماسية في مرحلة مخرجات جنيف 8

سياسات وتوصيات 15

المراجع 18

ملخص

تتناول الورقة أزمة غياب الدور الدبلوماسي الليبي منذ عصر النظام السابق "معمر القذافي" مروراً بمرحلة ما بعد ثورة فبراير وحتى الآن، وكيفية استغلال الأنظمة الحاكمة لوزارة الخارجية وتطويعها للتسويق لشخص الحاكم لا مكانة الدولة، فضلاً عن أزمة استحداث مناصب داخل السفارات من أجل ترضية مناطقية أو جهوية أو حتى سياسية، وما يترتب على هذه الممارسات من تأثير سلبي على صورة البلاد خارجياً وأمنها القومي داخلياً.

تمهيد

عبر موقعها الرسمي، تُعرف وزارة الخارجية والتعاون الدولي نفسها بأنها تمثل منذ إنشائها مقومات المجتمع الليبي ونافذته على العالم الآخر، التي تؤكد على قيم الإخاء الإنساني، وتدعو دائماً إلى رفع المعاناة عن الإنسان بصرف النظر عن جنسه أو دينه، مشددةً على ضرورة تعميق قيم السلام العالمي وحل النزاعات بالطرق السلمية وعبر الحوار. وتشكل وزارة الخارجية والتعاون الدولي، عبر سفاراتها وإداراتها المختلفة وبعثاتها الدبلوماسية المنتشرة حول العالم، ومن خلال سفرائها وممثليها ودبلوماسيها، صلة الوصل بين قيادة الدولة الليبية وشعوب العالم بكافة أطيافه.

وتضطلع وزارة الخارجية بالعديد من الاختصاصات والمهام المتعلقة بتخطيط السياسة الخارجية للدولة، والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية. ومن أهم هذه المهام:

تنظيم اشتراك الدولة في المنظمات والمؤتمرات أو المعارض الدولية والإقليمية، وحماية مصالح الدولة ورعاياها في الخارج، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وجمع وتحليل وتقييم المعلومات السياسية والاقتصادية، وتنظيم الاتصالات بين وزارات الدولة ومصالحها ودوائرها وبين الهيئات والحكومات الأخرى، والتعريف بالدولة وقيمها الحضارية وسياستها، والقيام بأعمال المزايا والحصانات والمراسم للبعثات التمثيلية للدولة، وإصدار وتجديد الجوازات الدبلوماسية والخاصة لمواطني الدولة، وإصدار وتجديد جوازات السفر العادية للمواطنين في الخارج، ومنح تأشيرات الدخول إلى الدولة أو المرور بها على جوازات السفر العادية والدبلوماسية، وإعداد وتوجيه التعليمات الدبلوماسية والقنصلية والإدارية والمالية اللازمة

لقيام البعثات التمثيلية للدولة بأعمالها، والإشراف على جميع ممثلات الدولة الدبلوماسية والقنصلية.

وجديرا بالذكر، فأن مصطلح السلك الدبلوماسي مصطلح يشير إلى مجموعة من الدبلوماسيين يمثلون بلدانهم في علاقاتها مع العالم الخارجي، ويتكون من سفراء وقناصل ودبلوماسيين آخرين. ويتلخص دوره في العمل لصالح الدولة والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والتعاون بين الدول، والتفاوض على اتفاقيات وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

وشغلت العلاقات الدولية وما زالت حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين، خصوصاً مع ضرورة فهم الأسس التي يجب أن تُبنى عليها تلك العلاقة، والتي تتطلب استجلاء التفاصيل والسياسات المحددة لاتجاه كل دولة مع أخرى، والخريطة الدبلوماسية لكل منها.

وبدأ ظهور مفهوم الدبلوماسية في ليبيا وعلاقتها بدول العالم منذ بداية السيطرة العثمانية وحتى الاستقلال. وقد برز في ذلك الوقت دور الدبلوماسية الليبية على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية، خاصةً "طرابلس الغرب"، التي حولها موقعها الجيوسياسي لمركز استقطاب دبلوماسي منحها مزايا توسيع دائرة الشراكة مع أقطار العالم العديدة، بقدر ما جعلها مهددةً أيضاً بالاضطرابات والنوازل، ما يعني أن ذلك متوقف في النهاية على مدى استثمار حكامها الجيد للعلاقات بما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية.

وتتناول الورقة، بإيجاز، مرحلة الدبلوماسية في عهد نظام "معمر القذافي"، وصولاً إلى الوضع الراهن الذي أفقد البلاد مكانتها المستحقة، خاصةً بعد ثورتها على النظام الحاكم في فبراير 2011، حيث تحول المنصب الدبلوماسي إلى ورقة ضغط أو مساومة أو ترضية لبعض المتنفذين في المشهد.

وفي هذا السياق، تبرز إشكالية أخرى زامنت الدبلوماسية الليبية تتمثل في قيام المسؤولين في البلاد باستغلال دور وزير الخارجية في التسويق لأنفسهم أو مشروعاتهم أو مناطقهم، لوحظ ذلك في الزيارات الخارجية لهؤلاء المسؤولين، من خارج السلك الدبلوماسي، وحديثهم عن العلاقات الثنائية وتوقيع الاتفاقات، ما أضعف دور الوزير والسفير والطاقم الدبلوماسي الذين تحولوا إلى موظفي مراسم لاستقبال المسؤول الليبي.

المحطات التاريخية لأزمة الدبلوماسية الليبية

المتتبع لتاريخ الدبلوماسية الليبية سيجد أنها دوماً في اختبار مع السلطة، سواء بالرضوخ التام أو الصدام. وقد ترك بعض من تولوا منصب وزير الخارجية وغيرها من المناصب الدبلوماسية في ليبيا بصمة كبيرة ومواقف تاريخية، وآخرون أساءوا للمنصب، سواء بفضيحة التطبيع مع دولة الكيان الإسرائيلي، أو تطويع المنصب لخدمة شخص الحاكم وتوجهه، حتى ولو تتعارض مع المصالح الوطنية العليا.

وتمتد رحلة الدبلوماسية الليبية منذ عام 1950، شهدت خلالها وجود شخصيات سياسية ودبلوماسية ناضلت من أجل تحرير البلاد من بقايا الاستعمار والتدخلات الخارجية. وساهم في ترسيخ هذه المسيرة قبل عهد القذافي، 21 وزيراً، استهلها الدبلوماسي "على الجربى" عام 1950 بتولي وزارتي الخارجية والصحة في الحكومة الاتحادية المؤقتة، قبل أن يصبح وزيراً للدفاع في حكومة الاستقلال بعد عام فقط. ولقد وصفه الكاتب "سالم الكبتي" في كتابه "ليبيا... مسيرة الاستقلال... وثائق محلية ودولية"، بأنه أحد مؤسسي الدولة الليبية الحديثة"[1].

أولاً: الدبلوماسية في عهد القذافي

مع تولي القذافي رئاسة للبلاد، تولى الصحفي والسياسي "صالح مسعود بويصير" حقيبة الخارجية كأول وزير لها، بين سبتمبر 1969 وأكتوبر 1970، وذلك من بين 23 وزيراً تناوبوا على هذه الحقيبة حتى الآن.

ومن أشهر وزراء خارجية ليبيا في عهد القذافي، "منصور رشيد الكيخيا"، الذي شغل المنصب بين عامي 1972 و1973، قبل أن يُصبح سفيراً دائماً لليبيا لدى الأمم المتحدة، وبعدها استقال من المنصب وتحول إلى أحد أبرز معارضي نظام القذافي. ومن ثم اختفى في القاهرة ونُقل إلى طرابلس، وأحيطت هذه القضية ومدى ضلوع نظام القذافي فيها بروايات عديدة.

وكان من بين وزراء الخارجية البارزين أيضا في عهد القذافي "علي عبد السلام التريكي"، المولود بمدينة مصراتة، والذي تقلد وزارة الخارجية مرتين متتاليين، بجانب منصب سفير ليبيا في الأمم المتحدة، وله إسهامات في تأسيس الاتحاد الأفريقي، وشارك في وساطات في السودان وتشاد وبين إريتريا وإثيوبيا.

أما آخر وزير خارجية في عهد القذافي فكان "عبد العاطي العبيدي" الذي عُين في السادس من أبريل 2011 خلفاً للوزير "موسى كوسا"، الذي انشق فور خروج المتظاهرين على النظام وغادر إلى بريطانيا[1]. لقد بُني النظام السياسي في هذه الفترة على فلسفة حكم الرجل الأوحد، في إطار نظام ديكتاتوري عسكري، افتقدت فيها ليبيا الصفة المميزة للدولة المدنية الحديثة وهي دولة المؤسسات.

هذه المعطيات انعكست سلبياً على وزارة الخارجية الليبية في أداءها لمهامها والدور الدبلوماسي الليبي، الذي تركز على خدمة شخص القذافي وطموحه السياسي والإقليمي.

ثانياً: الدبلوماسية بعد ثورة فبراير

منذ ثورة فبراير وحتى الآن، بعد انتهاء مرحلة حكم الرجل الأوحد وبروز مرحلة أخرى طغى عليها الانقسام السياسي، تحول المنصب الدبلوماسي إلى ورقة مساومة سياسية وابتزاز مناطقي، مع قيام المسؤولين بممارسة الدور الدبلوماسي من أجل التسويق لمشروعاتهم أو حتى توجهاتهم الشخصية والمناطقية، من أجل إثبات أو تجديد الشرعية وإعادة الزخم حول مؤسساتهم، وغيرها من الأزمات التي لاحقت العمل الدبلوماسي في البلاد وأضعفته وأفقدته مكانته ودوره.

وبعد انتهاء حقبة القذافي، تناوب على منصب وزير الخارجية عدة شخصيات، ساهم بعضها في الثورة وآخرون ظهروا بشكل مفاجئ للجميع بعد تولي الحقيبة الوزارية الهامة.

ففي فترة المجلس الانتقالي تولى "محمود جبريل" ملف الخارجية من خلال توليه رئاسة المكتب التنفيذي بالمجلس، والذي كان بمثابة وزيراً للخارجية. وبعد تشكيل حكومة الراحل "عبد الرحيم الكيب" تولى المنصب "عاشور بن خيال"، وبعد انتخابات المؤتمر الوطني العام تم تعيين "محمد عبد العزيز" وزيراً للخارجية في حكومة "علي زيدان".

وتعرضت الدبلوماسية في تمثيلها للبلاد في الخارج بعد ذلك، كباقي مؤسسات الدولة، إلى انقسامات. بدأ هذا الانقسام في حكومة "عبد الله الثني" الذي ظل متمسكاً بالسلطة حتى 2021، رغم تشكيل حكومتين في غرب البلاد.

وشهدت الخارجية انقساماً حاداً أثر على أدائها وعلى مكانة وسمعة البلاد دولياً وإقليمياً؛ ففي حين يعين الثني وزيراً يقوم عمر الحاسي وبعده خليفة الغويل بتعيين آخرين، ما أساء

لسمعة البلاد. واستغل المتنفذين الدوليين والإقليميين هذه الأزمة لابتزاز الحكومات المتعاقبة والضغط عليها، وهو في حقيقته ضغطاً على الدولة ذاتها.

فكل دولة تريد عقد صفقة مع حكومة بعينها في ليبيا توجه دعوة لوزير خارجيتها من باب إضفاء الشرعية على حكومته ومنصبه، ومن هنا بدأ ضعف الدبلوماسية الليبية، بل تحول المنصب إلى ورقة مساومة سياسية وابتزاز مناطقي.

ثالثاً: الدبلوماسية في مرحلة مخرجات جنيف

منذ مخرجات اجتماع جنيف وتشكيل مجلس رئاسي برئاسة "محمد المنفي" وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة"، ومنحها البرلمان الثقة في 10 مارس 2021، كانت حقيبة الخارجية مثار جدل في طريقة المحاصصة التي تشكلت بها الحكومة؛ ففي حين قاتل قائد قوات الشرق الليبي "خليفة حفتر" من أجل تعيين وزير خارجية موال له، كان الصراع في غرب البلاد على ضرورة اختيار شخصية ولاءها للمنطقة الغربية.

واستقر الأمر على اختيار "نجلاء المنقوش" كأول وزيرة للخارجية الليبية، وتم القبول بها كون أصولها ترجع لشرق البلاد، وكونها شخصية منفتحة على كل المناطق وعاشت خارج البلاد فترة من الزمن. لكن حتى اللحظة، لم يُكشف عن سبب اختيار المنقوش ولا المؤهلات التي جعلتها في المنصب، ولم تتوفر أي معلومة عن شغلها أي منصب في الخارجية الليبية. وما توافر من معلومات عن المنقوش، هو ما ذكره موقع مركز الأديان العالمية والدبلوماسية وحل النزاعات(□□□□) أنها: محامية في القانون الجنائي، وحصلت على الماجستير في القانون الجنائي من جامعة قاريونس (جامعة بنغازي)، ثم ماجستير إدارة الصراع والسلم من جامعة إيسترن مينونايت، ثم دكتوراة إدارة الصراع والسلم من جامعة جورج مايسون.

ورغم ظهور المنقوش كامرأة قوية تدير أهم وزارة سيادية في البلاد، إلا أنها عانت أيضا من تنازع النفوذ والصلاحيات بين المجلس الرئاسي والحكومة. ما دفع المجلس لإصدار قرار بإيقاف المنقوش عن عملها، وهو ما رفضه الدبيبة بحجة عدم امتلاك الرئاسي لهذه الصلاحية. وكان سبب قرار الإيقاف من قبل الرئاسي تصريحات المنقوش حول أزمة "طائرة لوكيربي"، بأنه سيتم ترحيل متهم ليبي جديد في الحادث إلى الولايات المتحدة، موكدةً خلال حوار مع هيئة الإذاعة البريطانية (□□□)، أن الحكومة الليبية مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بقرار الترحيل، وقد تم بعدها فعلياً تسليم "بوعجيلة المريمي" إلى واشنطن.

وهنا اتهم المجلس الرئاسي حينها المنقوش بعدم التنسيق معه في قضايا السياسة الخارجية، وأصدر قراراً بإيقافها عن العمل وإحالتها إلى التحقيق. وهو ما علقت عليه حكومة الوحدة الوطنية بأن المجلس الرئاسي ليس له صلاحية إيقاف الوزيرة عن العمل أو التحقيق معها، وأن المنقوش ستواصل عملها. وبالفعل واصلت عملها وتم تجاوز القرار واللجنة وحتى التحقيقات.

وتعد أزمة التطبيع التي لاحقت الوزيرة نجلاء المنقوش مؤشر أيضا بأن الدبلوماسية لازالت في اختبار مع السلطة. فرغم أن الحكومة ضحت بالوزيرة وأقالتها ووعدت بالتحقيق والمساءلة، إلا أن أخبار كثيرة تناولت ما نسبته للوزيرة بأن اللقاء مع الوزير الإسرائيلي تم بتنسيق وإذن من رئيس الحكومة. وهو ما يعني أن الخطوة كانت لخدمة توجه شخص الرئيس وحكومته، حتى وإن تنافت مع أبسط قواعد العمل الدبلوماسي والقانوني في ليبيا، كونه يخالف نصوص في الدستور الليبي التي تجرم التواصل والتعامل مع دولة الاحتلال.

وفي تلك المرحلة، أدى قيام مسؤولين من خارج السلك الدبلوماسي بدور وزير الخارجية، عبر إدلاء بعض التصريحات، لأزمات دبلوماسية ومقاطعة بين ليبيا ودول هامة في المنطقة.

على سبيل المثال، قيام رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" عدة مرات بالهجوم على دولتي تركيا وقطر، وتوجيه الاتهام بأنهما داعمتان لـ "ميليشيات المسلحة" في غرب البلاد، وأن تركيا لها أطماع استعمارية في ليبيا، وفق وصفه. وسببت هذه التصريحات المتكررة، والتي تفتقد إلى اللغة الدبلوماسية، وسط غياب تام للدبلوماسية ولأدواتها ممثلة في وزارة الخارجية والسفارات التابعة لها، مشكلة دبلوماسية وشبه قطيعة بين هذه الدول ومعسكر الشرق الليبي، وغلق مكاتبهم الدبلوماسية هناك.

واستمر عقيلة صالح في توظيف منصبه على رأس السلطة التشريعية، للنيل من كل خصومه وتشويه سمعتهم في الخارج، عبر زياراته المتعددة إلى مصر والإمارات، وكذلك تعيين سفراء موالين له وللمشير حفتر، من أجل ضمان ولاء المؤسسة الدبلوماسية لمجلسه، ومنهم تعيين أحد أقاربه قائماً بالأعمال في السفارة الليبية بالقاهرة.

ولم يقف الأمر عند حد التصريحات، حيث وجه عقيلة خطابات إلى الأمين العام للأمم المتحدة ضد دولة تركيا، بشأن مذكرة التفاهم الموقعة بين رئيس حكومة الوفاق آنذاك "فايز السراج" والرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، زاعماً بأن الهدف من هذه المذكرة هو "استباحة أراضي

الدولة الليبية وأجوائها وموانئها ومياهها الإقليمية من قبل الجيش التركي"، وفق مكتبه الإعلامي. وبافتراض ما قاله عقيلة صحيحاً، كان يجب حينها مناقشة هذه الإشكاليات والتفاوض حول حلها بين وزارتي الخارجية في البلدين، كما تنص قوانين التنظيم الدبلوماسي. لكن المسؤول الليبي الذي لا يتبع السلك الدبلوماسي، دائماً ما ينصب نفسه متحدثاً باسم الدولة وسياستها الخارجية، وأنه المخول الوحيد بالتفاوض وتحديد ما يصلح وما لا يصلح.

وهذه أحد أكبر أسباب إضعاف الدور الدبلوماسي للدولة الليبية، خاصة في ظل الانقسام السياسي الذي استمر أيضاً في هذه المرحلة، مع اندلاع أزمة بين حكومة الدبيبة والبرلمان، نتج عنها بروز حكومة موازية لحكومة طرابلس مكلفة من البرلمان، بدأت بحكومة "فتحي باشاغا" ثم تلتها حكومة "أسامة حماد"، والتي تتخذ حالياً من الشرق الليبي مقراً لأعمالها.

ولم يكن عقيلة صالح هو الوحيد الذي يقوم بهذه الأدوار السلبية، فعلى الرغم من وجود وزيرة في حكومته ونشاطها في عدة محافل، إلا أن عبد الحميد الدبيبة قام بالإدلاء برأيه في كل الأزمات التي تحدث بين ليبيا والدول الأخرى. وأشهرها ما حدث من خلافات بين حكومته ووزارة الخارجية المصرية، بعدما نشرت حكومة الدبيبة تقارير عما أسمته تعرض الليبيين للإهانة عند دخولهم إلى مصر عبر منفذ السلوم، واستدعاء القائم بأعمال السفارة المصرية في طرابلس "تامر مصطفى"، للاحتجاج على ذلك، وهو ما اعتبرته الخارجية المصرية محاولة من الدبيبة لتشتيت الانتباه عن انتهاء مدة حكومته القانونية.

ورغم أن هذه تعتبر أزمة دبلوماسية بين البلدين، يجب أن تقوم وزارتا الخارجية فقط بتناولها ومحاولة حلها والحد منها، حفاظاً على العلاقات التاريخية والاقتصادية والأمنية بين بلدين جارتين، إلا أن حكومة الدبيبة تعمدت التصعيد والرد عبر المتحدث باسم الحكومة، مهاجمةً مصر بشكل قوي دفع الأخيرة إلى تجميد علاقتها مع الحكومة الليبية في طرابلس.

يتضح مما سبق أن تطلع المسؤولين في ليبيا من خارج أصحاب الاختصاص للقيام بالدور الدبلوماسي، مع افتقادهم التام لأبجديات العمل الدبلوماسي، والتعدي على صلاحيات ومهام وزير الخارجية كان سبباً كبيراً في تغييب الدبلوماسية الليبية وعزلها عن قضايا كبرى في الإقليم، وحرم البلاد من علاقات مستقرة مع دول الإقليم، وأفقدها شراكات حيوية مع فاعليين إقليميين في المنطقة.

الفساد في وزارة الخارجية

- **تعينات لا ضرورة لها**

ومن الأزمات التي قابلت الدبلوماسية الليبية وأضعفتها أيضاً في هذه المرحلة، وحولت المؤسسة الدبلوماسية إلى مطمع مالي واجتماعي أكثر من كونها هيئة تمثل الوطن في الخارج، وتحاول تقديم صورة مثالية عنه، هو قيام المتنفذين في المشهد باستحداث مناصب داخل السفارات من أجل ترضية أطراف سياسية أو مناطقية أو مجموعات مسلحة.

ولأهمية السلك الدبلوماسي ودوره في المراحل الانتقالية في ليبيا، نصت مخرجات ملتقى الحوار السياسي التي أفرزت المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية على بعض المواد المنظمة للتعيين والإعفاء، ومنها: المادة (2) فقرة (4): "تعيين وإعفاء السفراء وممثلي دولة ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من رئيس الحكومة، وفق الاتفاق السياسي الليبي والتشريعات الليبية النافذة، والتصديق على البعثات الدبلوماسية الجديدة." ورغم هذه الأهمية ووجود نصوص ملزمة بتنظيم العمل الدبلوماسي في ليبيا، إلا أن المخالفات كانت مسيطرة سواء في التعيين أو استحداث مناصب داخل السفارات.

منها استحداث منصب الملحق الأمني في كثير من السفارات، رغم وجود الملحق العسكري وفريق كامل معه، وكذلك الزيادة الكبيرة في عدد المستشارين وكذلك المراقب المالي والإداري. وكلها جاءت لترضية أطراف أو مناطق بعينها، مما أرهق ميزانية الخارجية وصرفها عن مهامها الحقيقية في إدارة وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

فساد مالي كبير

ومن الإشكالات التي رافقت العمل الدبلوماسي ما بعد فبراير، خاصةً في مرحلة حكومة الوفاق وبعدها حكومة الوحدة الوطنية، هو استفحال الفساد المالي والإداري، والتي وصلت إلى أروقة مكتب النائب العام الذي أصدر بدوره عدة قرارات بحبس رؤساء بعثات ومراقبين ماليين وكثير من أعضاء البعثات الدبلوماسية في الخارج.

وبرز ملف الفساد بقوة منذ عام 2022، واستمر في التوسع ليصل ذروته في عام 2023، وهو ما كشفته تقارير ديوان المحاسبة وتحقيقات النائب العام.

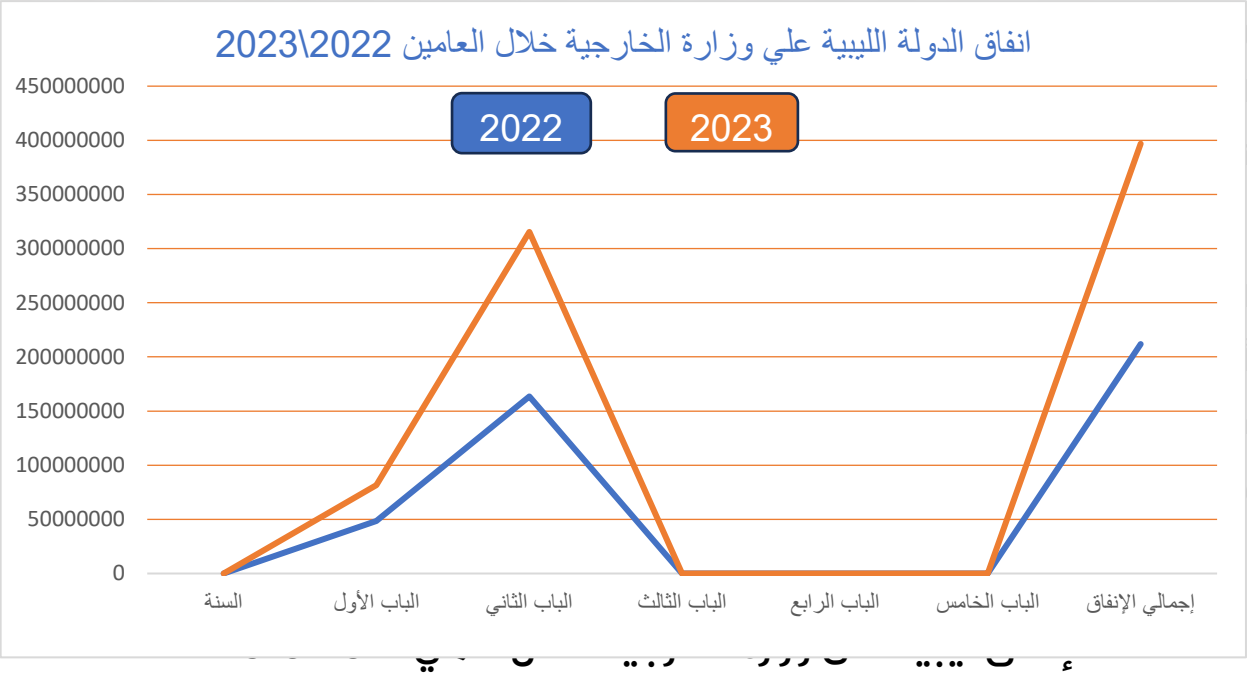

السنة	الباب الأول	الباب الثاني	الباب الثالث	الباب الرابع	الباب الخامس	إجمالي الإنفاق
2022	48,510,255.000	163,333,333.000	00.000	00.000	00.000	211,843,588.000
2023	81,610,568.410	315,276,101.040	00.000	00.000	00.000	396,886,669.450

هذا الجدول، يوضح إنفاق ليبيا على وزارة الخارجية الليبية خلال عامين متتاليين، ومن خلاله نري زيادة إنفاق ليبيا خلال عام 2023 بحوالي أكثر من 100 مليار. ولا يمكن أرجاع ذلك إلا لحالات الفساد الكثيرة التي حدثت في هذه السنة. فهذا العام يعد واحد من أكبر أزمات ليبيا، حيث تم اختلاس الكثير من الأموال من قبل المعينين في السفارات الليبية المختلفة،

وبالتالي، فالأزمة ليست فقط في إدارة البعثة الدبلوماسية وفقدان بوصلة تكوين سياسة خارجية واضحة تناسب المرحلة، بل تعد الأمر إلى اعتبار العمل في السلك الدبلوماسي وسيلة لكسب المال غير المشروع، كون أغلب البعثات تدار بعيدةً عن الرقابة الدقيقة والرادعة.

فمنذ عام 2023 وحتى كتابة هذه الورقة، صدرت عديد القرارات من قبل مكتب النائب العام بإيداع عدد من رؤساء البعثات الدبلوماسية في الخارج، سواء سفراء أو قائم بالأعمال أو مراقب مالي وإداري، في السجن بتهم الاستيلاء على المال العام، وتزوير الوثائق والتلاعب بالأرقام واستغلال المناصب للمصالح الخاصة.

ومن أشهر هذه القضايا، قرار النائب العام حبس سفيرة ليبيا لدى بلجيكا "أمل الجراري"، بعد ثبوت تورطها في وقائع اختلاس المال العام، من خلال إصدار فواتير علاج مزورة وصرفها من الأموال المخصصة لعلاج المرضى الليبيين في الخارج. ولم تكن الجراري الوحيدة المتورطة في قضايا فساد، فقد أصدر النائب العام عدة قرارات بالإيقاف والحبس في وقائع مماثلة لعدد من المسؤولين في السلك الدبلوماسي، منهم ثلاثة رؤساء سابقين للبعثة الدبلوماسية في أوكرانيا وسفير ليبيا لدى إيطاليا والمراقب المالي في سفارة ليبيا لدى جنوب أفريقيا.

وفي أبريل 2023، أصدرت النيابة العامة أمراً بحبس القائم السابق بأعمال المراقب المالي في بعثة ليبيا الدبلوماسية لدى مصر احتياطيا بتهمة فساد، حيث تعمد التصرف في ملايين الجنيهات بالمخالفة للقواعد الحاكمة.

كما أمرت النيابة في العام نفسه بحبس المراقب المالي السابق في بعثة ليبيا لدى تونس احتياطياً، حيث ظهرت مؤشرات على انحرافه عن مقتضيات الوظيفة العامة، ومخالفته قواعد وضوابط إدارة المال العام، بتعمده تحويل 20 مليون دينار ليبي إلى مؤسسات علاجية من دون تلقيه مستندات وفواتير استشفاء تثبت تلقي الخدمة العلاجية وعدالة التصرف.

كما وُجهت تهم بالفساد وسوء استغلال العمل الدبلوماسي للرئيس السابق للبعثة الدبلوماسية في أوغندا، والمراقب المالي بالسفارة والمسؤول السابق عن القنصلية الليبية العامة في تركيا والمراقب المالي بها، والمراقب المالي للبعثة في المغرب. كما شملت أوامر الحبس المراقب المالي في بعثة ليبيا لدى الهند بتهمة الاختلاس، عن طريق تكرار بيانات صرف رواتبه. كما تم توجيه تهم بالفساد للقائم بأعمال بعثة ليبيا لدى الأرجنتين، واتهامه بالانفراد بإدارة الحسابات المصرفية.

وكشف تقرير ديوان المحاسبة الأخير عن تغول الفساد في بعض سفارات ليبيا. وبين التقرير وجود جملة من المخالفات المالية، تتعلق بزيادة في مصروفات البعثات الدبلوماسية دون مبرر، مؤكداً في تقرير سبتمبر 2022، عن وجود قفزة في مخصصات السفارات الليبية في الخارج بلغت 1.1 مليار دينار ليبي (244 مليون دولار)، مشيراً إلى المبالغة في صيانة وشراء السيارات بإجمالي أكثر من 5 ملايين دينار (مليون دولار تقريبا)، والتوسع في شراء الهواتف والحواسيب بقيمة 3.5 مليون دينار (770 ألف دولار).

كما كشف التقرير أن هناك إيفاداً لأكثر من موظف إلى الخارج للعمل في الوظيفة ذاتها بالسفارة عينها، وأن عدد المراقبين الماليين في الخارج ارتفع إلى 122 مراقباً، بإجمالي رواتب للسنة فاق 44 مليون دينار (9.7 مليون دولار). كما كشف عن صرف رواتب لأشخاص بقيمة أعلى من رواتبهم الفعلية، ولأشخاص انتهت علاقتهم بالوزارة، ولآخرين غير مدرجين في منظومة الرواتب، وصرف علاوة سفر ومبيت لمصلحة مرافقين للوزيرة لا تربطهم بالخارجية أي وظيفة.

ويبلغ عدد السفارات والبعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج أكثر من 134 سفارة، موزعة على العديد من دول العالم، منها دول صغيرة لا يتواجد فيها عدد يذكر من الليبيين أو استثمارات ليبية. ووفقاً لتقرير صدر سابقاً عن ديوان المحاسبة، فإن حوالي نصف مليار دولار تنفق سنوياً على هذه البعثات الدبلوماسية، والتي لم يحقق بعضها أي مصالح للدولة الليبية.

ولم تُؤخذ كل هذه التقارير والتحقيقات من قبل ديوان المحاسبة ومكتب النائب العام على محمل الجد، كون المسؤول يتبع جهة سيادية أو قبلية أو تحميه بعض التشكيلات المسلحة، وهو ما أدى لغياب عامل الردع الذي تسبب في تكرار هذا الحوادث.

سياسات وتوصيات

في محاولة لتقديم رؤية للسياسة الخارجية الليبية وتشريح لأزمة ضعف دبلوماسيتها، يقول أستاذ السياسة والعلاقات الدولية بجامعة طرابلس، "يوسف محمد الصواني"، في مقال له بصحيفة الشروق : إن "تحديد ملامح السياسة الخارجية الحالية لليبيا لا يبدو ممكناً، ويرجع ذلك، جزئياً على الأقل، إلى أن السياسة الخارجية ليست منعزلة عن الأوضاع الداخلية في الدولة والتحديات التي تواجهها، وأن وضع رؤية أو ملامح للسياسة الخارجية الليبية مرهون بوجود اتفاق وطني على رؤية شاملة بشأن الدولة ومؤسساتها والنظام السياسي، وهو ما يصعب تحقيقه في هذه المرحلة المتميزة بالصراع والتدخل الخارجي ومهددات الوحدة والسلم الأهلي، ضمن اتفاق وطني حول الدولة وقوتها المدركة ودورها في محيطها الإقليمي وحدود ذلك الدور ونطاقه بفهم طبيعة النظام الدولي وأطره وتفاعلاته وموقع ليبيا فيه وحدود التأثر والتأثير".

ويضيف الصواني بأن "رؤية السياسة الخارجية في هذه المرحلة الانتقالية لا ينبغي أن تتجاوز هدف خدمة الأمن الوطني والاستقرار والمصالحة وإعادة إطلاق الاقتصاد والإعمار، وذلك يقتضى حكماً تحديد دوائر أساسية للعمل أو السياسة الخارجية تتواجد فيها أذرع السياسة الخارجية وأدواتها المختلفة بما فيها البعثات الدبلوماسية والقنصلية، هكذا يصبح العمل الخارجي مركزاً ومحصوراً بدوائر عمل ترتبط بالأهداف المرحلية بما يقتضى تحديد العدد والحجم المناسب للبعثات والقنصليات، وإعادة تنظيم الوزارة في تناغم مع تنظيم أوسع، يشمل كل مؤسسات وأدوات العمل الخارجي للدولة الليبية لتكرس جميعها لخدمة الهدف".

وحول كيفية تحقيق ذلك، يشير الأكاديمي الليبي إلى أنه "يجب التركيز في المرحلة الانتقالية على العلاقات مع الدول والمنظمات أو الكتل التي يمكن للعلاقات معها أن تدعم الأهداف الوطنية، ذلك يقتضى حصر العمل الخارجي في هذه المرحلة بدوائر خارجية تشمل دول الجوار والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ومجموعة الدول الصناعية الكبرى وبعض الدول التي تمثل نماذج عالمية ناجحة في المجالات التنموية والاقتصادية والعلمية، إضافة إلى مباشرة العمل ضمن المحافل المختلفة فيما يخص قضايا وانشغالات تؤثر في ليبيا مباشرة.

هكذا يبدو ملحاً أن تكرس المؤسسات المعنية في ليبيا جهداً خاصاً لإعادة ترتيب دوائر العمل الخارجي، بما يستوعب التحول الحاصل في النظام العالمي والمتغيرات الإقليمية التي تبين

جدوى التخلص من الجغرافيا كحتمية دون تجاهل لارتباطها بالأمن ضمن مفهوم جيو استراتيجي أوسع[].

وإيماناً من **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية** بدور وأهمية الدبلوماسية الليبية في هذه المرحلة الحرجة للبلاد، تقدم الورقة بعض التوصيات لصناع القرار، ومنها:

- ضرورة توحيد وزارة الخارجية تحت مظلة واحدة لتنسيق العمل الدبلوماسي والحديث بلغة واحدة مع جميع الدول، لتقديم رؤية واضحة ومتماسكة للأزمة الليبية وطلب دعم الحلفاء من أجل الخروج من الأزمة. وتشكيل لجان من قبل الوزارة ومكتب النائب العام ومصرف ليبيا المركزي، لتقييم حالة الإنفاق والميزانيات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية بعد ثورة 2011، وتقديم تقارير بالمخالفات لمكتب النائب العام لاتخاذ اللازم.
- تفعيل نصوص القوانين والاتفاق السياسي الخاصة بتنظيم العمل الدبلوماسي، وإعادة هيكلة وزارة الخارجية وشروط تعيين أعضاء السلك الدبلوماسي، بداية من سفير فوق العادة حتى آخر موظف دبلوماسي في السفارات. ومراجعة السفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج منذ 2011 وحتى الآن، وإلغاء أي مناصب مستحدثة في هذه المؤسسات لا دور لها ولا وظيفة واضحة.

  ومراجعة السير الذاتية لكل السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية الذين تم تعيينهم منذ تشكيل السلطة الموحدة في ليبيا (المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية) في اتفاق جنيف، ومطابقة مدى صلاحية الشخص في تمثيل ليبيا في الخارج.
- منع السفراء وأطقم العمل الدبلوماسي بالدخول في المعترك السياسي، أو الإدلاء بتصريحات تزيد من حالة التشظي الداخلي أو تسبب أزمات مع دول فاعلة وذات أهمية، أو الحديث بلغة تسبب مشكلات خارجية للدولة. وسن قوانين تجرم وتعاقب كل مسؤول يتعدى صلاحياته ويتقمص أي دور أو صلاحية أصيلة لوزارة الخارجية ووزيرها المكلف، سواء بتصريحات أو توقيع اتفاقات أو مفاوضات أو حل إشكاليات دبلوماسية مع دول يوجد بها بعثة دبلوماسية للدولة الليبية.
- عمل دورات إلزامية لأطقم البعثات الدبلوماسية بشكل دوري سواء سنوي أو نصف سنوي، من أجل تقويتهم في لغة البلد التي يمثلون ليبيا لديها، فضلاً عن العلوم الحديثة من تكنولوجيا وذكاء اصطناعي، وتعلم أدبيات ولغة الحوار والتصريحات.

وعمل لقاء سنوي جامع لكل السفراء ونوابهم للاطلاع على تطورات المشهد في الداخل وشرح أدق تفاصيل المشهد، وإلزام كل ممثل لليبيا في الخارج بتقديم رؤية واضحة ودقيقة عن المشهد الليبي للدولة المضيفة.

بالإضافة لضرورة تفعيل دور ونشاطات المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية، وعودة عقد امتحانات المفاضلة الخاصة بترشيح وتدريب موظفي الوزارة في مجالات تخدم العمل الدبلوماسي، وتواكب حالة التطور التكنولوجي والمهني وكل ما يخص المراسم وتنظيم المؤتمرات الدولية، وإتقان إحدى اللغات المعتمدة لدى الأمم المتحدة بجانب اللغة العربية.

- إعادة وزارة الخارجية النظر في بعض البعثات الدبلوماسية المتواجدة في أماكن لا يكاد يتواجد بها ليبيون أو مصالح للدولة الليبية، وإغلاق المقرات الدبلوماسية الكبيرة هناك والاكتفاء فقط بمكتب تمثيل دبلوماسي يتناسب وحجم الدولة وعدد الجالية الليبية أو إضافة متابعة هذه الدولة لسفارة أخرى، وضرورة دمج أكثر من دولة في بعثة دبلوماسية واحدة من أجل تخفيف عبء الإنفاق ولمنع الفساد والقضاء على سياسة الترضيات في العمل الدبلوماسي.
- تفعيل القوانين الضابطة للعمل الدبلوماسي في البعثات الدبلوماسية والتي تخص شروط الترشح لمنصب السفير وكذلك التراتبية في العمل الدبلوماسي وشروط الترقية والرواتب والحقوق المالية، وإعادة النظر في القوانين التي تحتاج إلى تعديلات وتقديمها لمجلس النواب، لتناسب المرحلة الحالية وتضبط العمل داخل البعثات الدبلوماسية لمنع التجاوزات أو تقلد المناصب دون توافر شروط الترقية أو المنصب المنصوص عليه.

  وضرورة إعادة التواصل بين وزارة الخارجية والمؤسسة التشريعية المتمثلة في مجلس النواب ولجنة الشؤون الخارجية التابعة للمجلس، وخضوع الوزارة للمراقبة من قبل المجلس ولجنته لتنسيق العمل فيما بنهم ومنع حدوث أي تجاوزات.
- تشكيل وزارة الخارجية لـ "لجنة مراقبة أداء" من شيوخ العمل الدبلوماسي ووزراء الخارجية السابقين وأساتذة قانون ومختصين في التنظيم الدبلوماسي وخبراء في الاتفاقات الدولية والمنظمات الدولية تقوم بجولة دورية على كل البعثات الدبلوماسية، من أجل تقييم أداء أعضاء السلك الدبلوماسي، بدايةً من السفير وحتى باقي الموظفين، ومراقبة

الأداء من حيث مواكبة التطور وإلمام المسؤول بكافة التطورات التي تخص الدولة المضيفة، وكذلك الاتفاقات المبرمة معها.

ومنح هذه اللجنة صلاحيات تسمح لها بمراقبة أداء البعثات، وتقديم تقارير دورية عن مدى نجاح هذه البعثات في تمثيل الدولة وتنفيذ السياسة الخارجية للبلاد، ونجاحها في حل الإشكالات وتوقيع الاتفاقات التي تعود على البلاد بالنفع، على أن تتبع اللجنة لوزير الخارجية مباشرةً، وتتمتع بالذمة المالية المستقلة والحصانة الدبلوماسية.

المراجع

[1] كتاب تاريخ الدبلوماسية الليبية 1551-1951 لمحمود الديك، طبعته وزارة الخارجية الليبي بعد ذلك وتم تعميمه.

[2] صحيفة الشرق الأوسط، الدبلوماسية الليبية... تاريخ حافل بالاختبارات السياسية، 11 يونيو 2021.

[3] المصدر السابق.

[4] السياسة الخارجية الليبية.. نحو رؤية انتقالية تحقق المصلحة الوطنية"، يوسف محمد الصواني، صحيفة الشروق، مايو 2021.

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info